PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Badeel**
DATE:	**18-March-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Experts Call for a Review of the British Petroleum Agreement**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**Competitors News**
REPORTER:	**Ali Al-Manzlawy**

PRESS CLIPPING SHEET

خبراء يطالبون بمراجعة اتفاقية «بريتش بتروليم»

الشركة تستحوذ على 100 % من الإنتاج وتفرض علينا شراء ثرواتنا

كتب - على المنزلاوى:

تضاربت تصريحات الخبراء حول عقد بريتش بتروليم «بى. بى» إحدى أكبر شركات البترول البريطانية العاملة فى مصر بعقد مبرم مع الهيئة العامة للبترول لتنمية منطقة شمال الإسكندرية بالمياه العميقة، ويرى البعض أن العقد يشوبه الفساد والإضرار بمصالح مصر الاقتصادية كونه يحتوى على شروط مجحفة بها تفريط فى ثروات مصر لصالح الشركة البريطانية، وتعتبر امتدادا للعقد الذى وقعته الهيئة فى عهد الوزير سامح فهمى، وقال عنها البعض إنها «أكبر عملية فساد وقعت عليها الحكومة».

ترجع القصة إلى عام ١٩٩٢ حين تعاقدت الهيئة العامة للبترول مع شركة «بى. بى» على العمل لمدة ٩ سنوات تنتهى فى ٢٠٠١، وخلال الـ٩ سنوات استحوذت الشركة على ٥٠٪ من حصة الشركة الإسبانية «ريسول» التى كانت صاحبة اكتشاف حقلين فى منطقة شمال الإسكندرية وأعلنت عنهما فى عام ١٩٩٨ بمنطقة الامتياز، ثم اشترت «بى بى» حصتها بالكامل عقب انتهاء عقدها مع الهيئة فى عام ٢٠٠١، ورغم انتهاء التعاقد القانونى بين الشركة وبين الهيئة فإنها استمرت تستحوذ على المنطقة وتعمل بها دون وجه حق حتى عام ٢٠٠٣، واستمرت المنطقة خاضعة لسيطرتها بالمخالفة للقانون، دون أن تتحرك الهيئة لسحب ترخيص العمل منها وطرحه فى مزايدة جديدة وبشروط جديدة تحفظ حق الدولة وتدر عليها العائد المناسب.

وكان الاتفاق الأصلى ينص على أن تحصل الشركة على ٣٠٪ من الإنتاج لقاء مجهودها والباقى (٧٠٪) لصالح الدولة، وأن تنفق الشركة مبلغ ٥ مليارات دولار على عملية استخراج الغاز من ١٠ آبار فى ٥ سنوات، ومنذ ذلك الحين لم تحفر الشركة بئرًا واحدًا، ورغم ذلك تم تجديد الامتياز عدة مرات طوال العشرين سنة الماضية دون تعاقد، وقامت «بى بى» بإعادة التفاوض وتعديل الاتفاق أكثر من مرة، ليتنهى الأمر بأن تفرض «بى بى» إرادتها فتحصل على ١٠٠٪ من إنتاج المشروع مقابل لا شىء للدولة، فضلا عن الإعفاء من كافة الضرائب والرسوم لمدة ٢٠ سنة بعد الإنتاج.

وفى ظل استمرار هذه الأوضاع جاء إعلان المهندس شريف إسماعيل، وزير البترول والثروة المعدنية، خلال المؤتمر الاقتصادى، عن توقيع اتفاقيتى شمال الإسكندرية وغرب المتوسط مع شركة بريتش بتروليم، البالغ حجم استثماراته نحو ١٢ مليار دولار لتكثيف أعمال البحث والاستكشاف فى مناطق المياه العميقة بالبحر المتوسط.

يقول الدكتور، إبراهيم زهران، الخبير البترولى، إن شركة بيرتش بتروليم انتهى تعاقدها مع الهيئة العامة للبترول فى مايو ٢٠٠١ حسب العقد المبرم بينهما طبقا لقانون ١٥ لسنة ١٩٩٢، ورغم انتهاء العقد ظلت الشركة البريطانية عمليا تستغل المنطقة بالأمر المباشر، دون سحبها وإعادة طرحها مرة أخرى فى مزايدة لتدر عائدًا بالمليارات على الدولة، بدلا من ضمها إلى مناطق تنمية الشركة البريطانية دون مقابل لمدة طويلة.

وأضاف أن الشركة البريطانية طلبت تعديل بعض البنود بالاتفاقية فى عام ٢٠٠٨ بسبب زيادة تكلفة الإنتاج بالمياه العميقة، وطالبت بمضاعفة مكسب الشركة من ١٢٪ إلى ٢٤٪ بالإضافة إلى ٤٠٪ من الإنتاج لتعويض المصروفات، وكان هذا هو التعديل الأول، وجاء التعديل الثانى فى عام ٢٠١٠ عند تنازل مصر عن ١٠٠٪ من حصتها من الإنتاج للشركة ثم تقوم بشرائه منها بسعر يتراوح بين ٣ إلى ٤ دولارات للمليون وحدة حرارية من الغاز، بالإضافة إلى تحمل هيئة البترول كافة الضرائب عن الشركة، وهذا نوع من الفساد. وأشار زهران، إلى أن استثمارات «بى. بى» البالغة ١٢ مليار دولار المعلن عنها فى المؤتمر، هى مشروعات قديمة وفاسدة، ترجع شروطها إلى العقد المبرم عام ١٩٩٢، حين قامت إدارة الشركة بعرض أسعار لتكلفة الاستخراج أو ما يسمى بـ«الاستثمار» بقيمة ٢,٥ مليار دولار، ثم أخذت فى الزيادة حتى بلغت نحو ٧ مليارات دولار، وظلت فى تصاعد حتى بلغت ١٢ مليار دولار، وهى المعلن عنها خلال المؤتمر.

وأوضح أن مصر استغنت عن حصتها من الغاز عام ٢٠١٠ وبالتالى استحوذت الشركة على كامل الإنتاج وأصبحت الحكومة تشتريه من الشركة بناء على العقد الذى وقع عليه سامح فهمى، وزير البترول الأسبق والهيئة العامة للبترول، مؤكدا أنه حذر الرئيس الأسبق محمد مرسى، من الموافقة على رفع قيمة الاستثمار إلى ١٠ مليارات دولار، لأنها تمثل كارثة تضر بالاقتصاد القومى، لأن تكلفة استخراج الغاز من المياه العميقة لا تزيد عن ٥ مليارات دولار، وبالتالى فالصفقة بشروطها الحالية هى «أكبر عملية فساد شهدتها مصر، ولم تحدث فى أى دولة بالعالم».

وأضاف زهران، أن مجموعة «ألفا» الروسية برئاسة اليهودى ميخائيل فريدمان، هو المتكفل بمصروفات المشروع ١٢ مليار دولار، بالإضافة إلى إعلان شركة بى بى فى ٦ مارس ٢٠١٥ عن حقل «أتول» وهو اكتشاف شركة أموكو عام ١٩٩٦ ولم يعلن عنه، وطالب بضرورة مراجعة سياسات وعقود البترول خلال السنوات الماضية من قبل خبراء دوليين لتصحيح الأخطاء التى أضرت بالمصلحة العامة وكبدت الدولة خسائر فادحة، وضرورة إلغاء اتفاقية شمال الإسكندرية، المجحفة لحقوق المصريين وتجعل من مصر مستوردا لثرواتها.

ومن جانبه أكد شامل حمدى، وكيل أول وزارة البترول الأسبق، أن اكتشاف شركة بريتش بتروليم البريطانية أكبر حقل غاز بشمال الإسكندرية قديم منذ عام ١٩٩٦، وأن حصة الشركة من إنتاجه ١٠٠٪، معتبرًا أن الظروف الراهنة تجبر مصر على التعاون مع تلك الشركة، لأننا لا نملك سيولة لشراء المليون وحدة حرارية بسعر يتراوح بين ٧ و١١ دولارا، كما أننا نعانى من نقص فى الغاز، لذلك قبلنا استيراد غازنا من الشركة بأسعار تتراوح بين ٣ إلى ٤ دولارات للمليون وحدة حرارية.

وأوضح شامل، أن الشركة كانت تحفر بعمق ٧ كيلو مترات تحت غلاف أرض البحر، بمعدات ثقيلة ومتطورة لا تتوفر بسهولة، فالحفر تحت الماء يختلف كثيرًا عن الحفر «على الناشف»، لذلك طالبت الشركة بتعديل الأسعار المذكورة فى العقد، وهو ما قبلته الحكومة لعدم امتلاكها تلك المعدات الثقيلة والمتطورة.

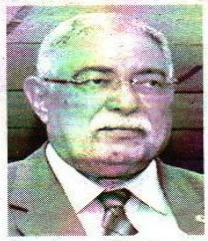

زهران

إبراهيم زهران: حصة مصر منها صفر.. وشروط الصفقة عملية فساد

حمدى: نقص المعدات وأزمة الغاز وراء استمرار العقد